واقع المقاولاتية في الجزائر –دراسة تحليلية–

THE REALITY OF ENTREPRENEURSHIP IN ALGERIA -Analytical Study -

أ.د. رحال علي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

بعيط أمال جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المقاولاتية في الجزائر، من خلال تشخيص منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتسليط الضوء على آليات التمويل المصغر سواء كانت مباشرة (ANSEJ, ANGEM, CNAC) أو غير مباشرة (صندوق ضمان القروض)، التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة الى نظام المحاضن.

كما خلصت الدراسة الى أن تطور المقاولاتية لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك بمدى توفر روح وثقافة المقاولة لدى المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستواها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل المصغر، نظام المحاضن.

Abstract:

The study aims to identify the reality of entrepreneurship in Algeria, through the diagnosis of the economic fabric, and shed light on micro-finance mechanisms, either directly (ANSEJ, ANGEM, CNAC) or indirectly (Fund loan guarantee), as well as incubators system, which were developed by the Algerian government to achieve economic and social development.

The study also concluded that the development of entrepreneurship not only bound by the performance of organizations and support programs, but also the availability of the spirit and entrepreneurial culture in society that has a low level in Algeria

Keywords: Entrepreneurship, SME, Micro finance, Incubation system

مقدمة:

شهدت الجزائر عدة أزمات منذ الاستقلال إلى غاية التسعينات، بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، انخفاض سعر البترول سنة 1986، الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، واعتبار قطاع المحروقات المورد الوحيد لتمويل التنمية رغم تنوع الثروات.

في ظل هذه الظروف وتزامنا مع إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، باشرت الجزائر التكيف مع مختلف هذه المتغيرات من خلال مجموعة من الإصلاحات مست العديد من القطاعات أهمها القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات كبيرة الحجم، وبالتالي إعادة هيكلته، وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، لكن هذه المؤسسات تواجهها الكثير من المشكلات، منها التسويقية، المالية والإدارية، التي تهدد بقاء الكثير منها، الأمر الذي استدعى اقامة العديد من شبكات الدعم التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية انشاء المؤسسة ولا سيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها التي تعتبر الأصعب بالنسبة لها.

الإشكالية:

من أجل ترقية وتطوير النظام المقاولاتي، قامت الجزائر بتطبيق جملة من الإصلاحات واستحداث مجموعة من الآليات المتخصصة في المرافقة المقاولاتية بهدف تهيئة الأرضية الملائمة لنشاط المقاولين ومؤسساتهم المصغرة مما يساهم في توسع النسيج المؤسساتي وانخفاض معدلات البطالة، ومن هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية، نضع الفرضيات التالية:

1- ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية.

2- هناك علاقة ايجابية بين برامج المرافقة و زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف الدراسة:

- تشخيص منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر.
- تسليط الضوء على آليات التمويل المصغر سواء كانت مباشرة (ANSEJ, ANGEM, CNAC) أو غير مباشرة (صندوق ضمان القروض)، التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- إبراز ما توصلت إليه الجزائر في مجال إنشاء حاضنات الأعمال.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الفعال لبرامج الدعم المقاولاتي ودورها في خلق مناصب شغل و إنشاء PME، باعتبارها أداة محركة للاقتصاد الوطني.

مصطلحات الدراسة:

● **المقاولاتية:** عرف المشرع الجزائري المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر." كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها "استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم"[1] .

كلا التعريفين يرى أن المقاولاتية عبارة عن نظام أحد أسسه هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة، وإن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة.[2]

● **المرافقة المقاولاتية:** هي محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول".[3]

● **المقاولاتية النسوية:** أي انفراد المرأة المقاولة في العمل أو برفقة شريك أو أكثر، وقامت بأعمال تأسيسية أو وراثية حيث تتحمل مسؤولية بنائها وتساهم يوميا في تسييرها الجاري.

● **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كالأتي:[4] مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات، تشغل من

1 الى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 500 مليون دينار، تستوفي معايير الإستقلالية.

I- تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

اهتمت الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيقها لمجموعة برامج إصلاحية تنموية متتالية المخطط الثلاثي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو 2010-2014[5]، ويعد قانون 01\18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث بلغ عددها في نهاية سنة 2013 حوالي 777818[6]، أين تمثل 90% منها مؤسسات مصغرة.

ولتشخيص هذا القطاع نتطرق الى نقاط ثلاث: جانب الديمغرافيا، الإقتصاد وكذا تحليل عام لمختلف المشاكل والمعوقات التي تواجهه .

I-1- ديمغرافيا PME في الجزائر

يعرض هذا الجانب تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء كانت عامة أو خاصة بالإضافة الى حركية انشائها وتعدادها حسب كل حالة من حالات هذه الحركية.

الجدول رقم 01: تطور عدد PME خلال الفترة 2009-2013

PME		2009	2010	2011	2012	2013
PME خاصة	شخص معنوي	345902	369319	391761	420117	459 414
	شخص طبيعي	241001	249196	120095	130394	142 169
	النشاطات الحرفية	/	/	146881	160764	175 676
	Σ	586903	618515	658737	711275	777259
PME العمومية	شخص معنوي	591	557	572	557	557
	Σ	591	557	572	557	557
PME Σ		587494	619072	659309	711832	777818

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر وهذا راجع لزيادة عدد المؤسسات الخاصة، في حين أن المؤسسات العمومية(*) تعرف تراجع سنوي باستثناء الزيادة التي تم تسجيلها في 2011، ويمكن تفسير سبب هذا الانخفاض إلى تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي منها من تم حلها والبعض الأخر ادمج.

وتتوزع المؤسسات الخاصة التي تم إنشاؤها سنويا بين: **أشخاص معنوية، أشخاص طبيعية** و**الحرف** التي لم يتم إدراج تعدادها في سنتي 2009-2010 لأن نظام جمع المعطيات لفئة الصناعات التقليدية قد تغير وأصبح يعتمد على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، وهذا تبعا لإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (التغير الحكومي لـ 28 ماي 2010).

الجدول رقم 02: حركية انشاء PME خلال الفترة 2010-2013

PME	2010	2011			2012			2013		
	إنشاء	إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	إنشاء	إعادة إنشاء	شطب
Σ PME الخاصة	42665	44375	5392	9545	55144	5876	8482	66584	8191	8791
Σ PME العمومية	-	15	-	-	-	-	15	-	-	-
Σ PME	42665	44390	5392	9545	55144	5876	8497	66584	8191	8791

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- المؤسسات حديثة النشأة: تسجل زيادة سنوية في المؤسسات الخاصة بمعدل 5,39% من 2009-2010 و6,5% خلال 2010-2011 في حين تصل الى 7,98% ما بين 2011-2012 وتتجاوز 9,27 خلال 2012-2013.
- هذه الزيادة تعكس مدى تحسن مناخ الأعمال وتوفير الدولة لمجموعة آليات الدعم والمرافقة.

- بالمقابل نلاحظ انخفاض في المؤسسات العمومية المنشأة مقارنة بالخاصة، وهذا يفسر مدى توجه الدولة نحو الخصخصة ودعمها للقطاع الخاص.
- المؤسسات المعاد إنشاؤها: يعرف هذا النوع في القطاع الخاص ارتفاع طفيف مقارنة بالزيادة التي سجلتها المؤسسات حديثة النشأة، في حين لم يتم إعادة إنشاء أي مؤسسة عمومية.
- إن المؤسسات المعاد إنشاؤها هي مؤسسات موقفة مؤقتا، أو تلك التي ألحقت بها تغييرات منها: المقر الاجتماعي، الوضعية أو تغيير نوع النشاط.
- المؤسسات المشطوبة: إن العديد من هذه المؤسسات المشطوبة متوقفة عن نشاطها إداريا فقط، ونلاحظ انخفاض محسوس من حيث العدد سنويا، وهذا يدل على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرارية ومجابهة مختلف التحديات والتكيف مع العديد من متغيرات الاقتصاد الوطني.

I-2 اقتصاد PME في الجزائر

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات اقتصادية، ونعرض توزيع المؤسسات الخاصة دون العمومية نظرا لعددها لكبير وتواجدها في قطاعات متعددة.

الجدول رقم 03: توزيع PME الخاصة حسب القطاعات خلال الفترة 2009-2013

قطاع النشاط	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	3642	3806	4006	4277	4616
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	1775	1870	1956	2052	2259
البناء والأشغال العمومية	122238	129762	135752	142222	150910
الصناعة التحويلية	58803	61228	63890	67517	73037
خدمات	159444	172653	186157	204049	228592
Σ PME الخاصة	345902	369319	391761	420117	459414

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، إلا أنه يغلب عليها قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، فبسبب ضعف هذه المؤسسات فإنها تبحث عن القطاعات التي يكون فيها تحكم ومراقبة لمختلف تشريعات العمل وكذا المنافسة لا تكون فيها شديدة وهذا ما يفسر التوجه الكبير لهذين القطاعين.

I–3 التحليل العام لوضعية PME في الجزائر

بالرغم من احتلالها حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية و السياسية، و بالرغم من وجود خطاب سياسي لترقيتها تجسد من خلال إنشاء وزارة لهذا الغرض، وبالرغم أيضا من الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع، إلا أن إنشاء و تطوير هذه المؤسسات لا يزال يلقى العديد من الصعوبات و العراقيل، فحسب تقرير –Doing business 2014– فان اقتصاد الجزائر يحتل المرتبة 153 من بين 185 اقتصاد عالمي من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

و من بين المشاكل التي تعرقل إنشاء PME في الجزائر:

- **عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:** وعن أسباب الاستيراد الغير منظم نذكر:

  أ– الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية

  ب– التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الجات.

  ت– غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية.

- **المحيط الإداري:** غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وأحيانا التخلي عن انجاز المشاريع.

- **الصعوبات المتعلقة بالعقار:** مشكل العقار الملائم للاستثمار، ارتفاع تكاليف الأراضي والمباني، طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، الرفض الغير مبرر أحيانا

للطلبات، اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكيين الأصليين دولة أو خواص، مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

- **صعوبات التمويل**: تواجه صعوبات مالية بسبب: ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، المركزية في منح القروض، نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات، تعقد اجراءات الحصول على القروض البنكية وثقل الضمانات المطلوبة اضافة الى طول فترة دراسة ملفات القروض.
- **التحفيزات الضريبية والجمركية**: إن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات تؤدي الى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، كما أن كثرة الأحكام الجمركية يتعين تبسيطها ووضعها امام المتعاملين الاقتصاديين.
- **نقص ثقافة المؤسسة** لدى أغلب المقاولين الجدد وضعف المعارف في مجال دراسات الجدوى وإنشاء وتسيير المؤسسات.

وبهدف المساعدة في مواجهة الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات وتحضير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة في السوق، قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة برامج وتشكيل هياكل مهمتها دعم ومرافقة الشباب في تجسيد مشاريعهم المقاولاتية.

I- برامج دعم المقاولاتية في الجزائر:

من بين هذه البرامج آليات التمويل المصغر الذي يعتمد على منح قروض يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، بالإضافة إلى نظام المحاضن.

II-1 آليات التمويل المصغر: قد تكون مباشرة (أجهزة دعم وتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة) و غير مباشرة) برامج ضمان تسهل حصول المؤسسات على القروض البنكية).

II-1-1 آليات التمويل المصغر المباشر

❖ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**

1- **تقديم الوكالة**: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.(7)

2- **صيغ التمويل**: توجد صيغتين للتمويل:

- التمويل الثنائي: المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.
- التمويل الثلاثي: المساهمة المالية لصاحب المشروع، والقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي.

ويوضح الجدول التالي تطور عدد المشاريع حسب صيغة التمويل:

الجدول رقم 04: تطور عدد المشاريع حسب صيغة التمويل

نوع التمويل	2009	2010	2011	2012	2013
الثنائي	1695	1000	1110	837	623
الثلاثي	19153	21641	41722	64975	42416
Σ	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من الجدول نلاحظ ان عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثنائي في تناقص من سنة لأخرى، في حين يتزايد عددها في التمويل الثلاثي، وهذا يبين أن الوكالة تمول بعدد كبير المشاريع التي يساهم فيها البنك ماليا، كما أنه خلال 2011 و2012 تم تمويل عدد كبير من المشاريع وهذا ناتج عن الإجراءات التحفيزية الجديدة للشباب المقاول من طرف الدولة كتخفيض معدلات الضريبة.

3- تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس و القطاع

أ- تطور عدد المشاريع الممولة حسب الجنس: يوضح الجدول التالي عدد المشاريع المنجزة من طرف كلا الجنسين من 2009-2013.

الجدول رقم 05: تطور عدد المشاريع الممولة حسب الجنس

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
أنثى	2.496	2.211	2.951	4.477	3.526	29.329
ذكر	18.352	20.430	39.881	61.335	39.513	262.857
المجموع	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039	292.186

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من الجدول نلاحظ ان كلا الجنسين يستفيد من دعم الوكالة ولكن المشاريع الرجالية بعدد أكبر.

ب- تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع: تمول الوكالة مشاريع تنشط في عدة قطاعات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع

قطاع النشاط	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	1467	2222	3686	6705	8225
الحرف	3455	3264	3559	5438	4900
البناء والأشغال العمومية	2078	2794	3672	4375	4347
الصناعة التحويلية	1685	1542	2118	3301	3333
خدمات	12163	12819	29797	45993	22234
Σ	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تتوزع المشاريع الممولة من طرف الوكالة على: الفلاحة والصيد البحري، الحرف، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية و قطاع الخدمات الذي يتصدر قائمة القطاعات

الممولة بعدد كبير من المشاريع مقارنة مع القطاعات الأخرى، و ان معظم المشاريع الممولة في قطاع الخدمات ترتبط بالنقل.

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**

1- تقديم الوكالة: أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي(8).

2- **صيغ التمويل:** تمول الوكالة حاملي المشاريع على ثلاث صيغ:

أ- تمويل شراء المواد الأولية: كلفة المواد الأولية لا تتعدى 100000 دج بدون فوائد، قرض ممنوح من الوكالة بمفردها.

ب- تمويل انشاء مشروع: كلفة المشروع لا تتعدى 1000.000دج بدون فوائد، من اجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة، وهو عبارة عن تمويل ثلاثي: يساهم البنك ب 70%، مساهمة المستفيد 1%، ومساهمة الوكالة تكون بقرض بدون فوائد بنسبة 29 %.

ويوضح الجدول الموالي إجمالي عدد القروض الممنوحة في كل صيغة خلال سنة 2014

الجدول رقم 07: توزيع القروض حسب نمط التمويل

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب البرامج	عدد مناصب الشغل المستحدثة
بدون فوائد لشراء مواد أولية	622721	91.6	934082
بدون فوائد لإنشاء مشروع	57132	8.4	85699
Σ	679853	100	1019781

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة في صيغة التمويل بدون فوائد لشراء مواد أولية يفوق بكثير التمويل الثلاثي الذي يكون فيه البنك طرفا، كما أنها تستحدث عدد كبير من مناصب الشغل حيث بلغ في 2014 حوالي 934082 منصب عمل.

3 - تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس والقطاع:

أ- تطور عدد المشاريع الممولة حسب الجنس: يستفيد من قروض الوكالة كلا الجنسين وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 08: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

القروض الممنوحة	2012	2013	2014
ذكر	178 104	198 561	258882
أنثى	273 504	306 401	420971
Σ	451 608	504 962	679853

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة للمرأة تفوق ما هو مقدم للرجال، وهذا نظرا لكون الوكالة تهتم أكثر بالنساء الماكثات بالبيت، وهنا يمكن القول أن ANGEM هي أكثر وكالة تدعم المقاولاتية النسوية.

ب- تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع: تمول الوكالة مشاريع تنشط في عدة قطاعات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014
الزراعة	54119	76291	82917	101767
الصناعة المصغرة جدا	97836	157184	182010	258422
البناء والأشغال العمومية	20753	36658	42612	57236
خدمات	65703	95256	106591	142007
الصناعات التقليدية	66440	86158	90516	118004
تجارة	-	61	217	1407
الصيد البحري	-	-	-	577
Σ	304851	451 608	504 962	679853

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتنوع المشاريع الممولة من طرف الوكالة على عدة قطاعات، وتأخذ الصناعات المصغرة جدا الحصة الكبرى يليها قطاع الخدمات ثم الصناعة التقليدية، في حين نجد أن المشاريع الممولة في قطاع التجارة والصيد البحري ضئيلة جدا، كما يمكن القول أن القطاعات المدعمة أكثر من طرف الوكالة هي القطاعات التي تنشط فيها المراة بدرجة كبيرة، وهذا دليل أخر لدعم الوكالة للمقاولاتية النسوية.

❖ **الصندوق الوطني للبطالة CNAC**

1-**تقديم الوكالة:** تم إنشاءها سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تمويل مشاريع البطالين (إنشاء، توسيع) البالغين من العمر بين (30-50) سنة على ان يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتامين البطالة.

2- صيغ التمويل: تمول الوكالة مشاريعها اعتمادا على التمويل الثلاثي لكن وفق نوعين حسب تكلفة المشروع وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10 هيكل التمويل CNAC

تكلفة المشروع	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القروض الغير مأجورة
المبلغ الاجمالي للاستثمار الذي هو اقل او يساوي 05 مليون دينار	%70	%01	%29
المبلغ الاجمالي للاستثمار الذي يفوق 05 مليون دينار ويقل او يساوي 10 مليون دينار	%70	%02	%28

المصدر: الصندوق الوطني للبطالة CNAC

من خلال الجدول نلاحظ أن النسب المئوية للمساهمات تختلف باختلاف مبلغ الإستثمار في حين يبقى نسبة القرض البنكي ثابتة في كلا الحالتين.

3 – تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس والقطاع

أ– تطور عدد المشاريع الممولة حسب الجنس: يستفيد كلا الجنسين من قروض الوكالة وبنسب متفاوتة وهذا ما يبرزه الجدول الأتي:

جدول رقم 11: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال 2012 و2013

البيانات	2012	2013
ذكر	68 888	88098
أنثى	5 242	7444
المجموع	74130	95542

Source: Bulletin d'information statistique de la PME n°24, 2013

من الجدول نلاحظ أن للمرأة نصيب من قروض الوكالة لكن ليس بالعدد الكافي مقارنة بالرجل.

ب– **تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع:** أما عن المشاريع الممولة من الوكالة فقد توزعت حسب القطاعات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: عدد المشاريع الممولة حسب القطاع

قطاع النشاط	2011	2012	2013
الزراعة	560	3 398	5967
الصناعات التقليدية	403	2511	4172
البناء والأشغال العمومية	590	3647	5018
الري	19	152	201
الصناعة	664	4346	6195
الصيانة	50	406	518
الصيد البحري	01	95	164
خدمات	2973	13962	19144
نقل المسافرين	3145	9717	11401

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمول الوكالة مشاريع عدة قطاعات، ويمثل نقل البضائع، نقل المسافرين والخدمات القطاعات الأكثر استهدافا مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالمقابل يعتبر الصيد البحري وقطاع الري أقل القطاعات دعما وتمويلا من طرف الوكالة.

II-1-2 آليات التمويل المصغر غير المباشر- صندوق ضمان القروض FGAR-

1- **تقديم الصندوق:** أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعرف على أنه مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وانطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

2- **كيفية التغطية:** يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، وتكون وفق مرحلتين:

- منح رسالة عرض الضمان : في حالة قبول الملف أي طلب الضمان يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض ضمان، والتي تتضمن كل الشروط والعناصر التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في نسبة الضمان، قيمة الضمان، طريقة التسديد...الخ
- تحرير شهادة الضمان : يقوم الصندوق بإعداد شهادة للضمان بإشعار من البنك، وبتقديم المؤسسة لشهادة الضمان للبنك المعني تكون جميع الشروط مستوفاة لقيام البنك بمنح القرض.

والجدول الموالي يوضح عدد العروض وشهادات الضمان المقدمة من طرف الصندوق من 2010 الى 2013:

الجدول رقم 13: عدد الملفات الموزعة حسب نوع الشهادة المقدمة

نوع الضمان	2010	2011	2012	2013
عرض الضمان	454	592	800	930
شهادة الضمان	181	246	354	439

المصدر: صندوق ضمان القروض

من الجدول نلاحظ أن المشاريع التي تم فيها تقديم عروض الضمان تفوق بكثير ما قدمت فيه شهادة الضمان، هذا يعني أنه ليس بالضرورة قبول البنك لجميع الملفات الأولية المقبولة من طرف الصندوق.

3 – تطور عدد المشاريع المقبولة مبدئيا من طرف الصندوق حسب القطاع

شهادات الضمان المقدمة تعني أن عرض الضمان متمم بالتمويل البنكي حيث يصبح التزام نهائي من FGAR، في حين عروض ضمان يعبر عن القبول المبدئي للمشروع، الجدول الموالي يعرض عروض الضمانات المقدمة حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم 14: عدد المشاريع المتحصلة على عروض الضمان حسب القطاع

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	5	7	9	9
البناء والأشغال العمومية	103	127	191	232
الصناعة	298	368	464	525
خدمات	48	90	136	164
Σ	454	592	800	930

المصدر: صندوق ضمان القروض

تتعدد القطاعات التي قدم فيها الصندوق عروض ضمان أي الموافقة المبدئية لتسهيل الحصول على القروض، و يعتبر قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية أكثر القطاعات اهتمام و دعم من طرف الصندوق في حين نلاحظ ان المشاريع المقبولة في قطاع الزراعة و الصيد البحري جد ضعيفة تكاد تنعدم.

من خلال ما تم عرضه فيما يخص آليات التمويل المصغر، يمكن الإجماع على الدور الكبير الذي تلعبه هذه البرامج في دعم وإنشاء المؤسسات، وخلق مناصب الشغل، ولكن ما تزال هذه المساهمة لا ترقى الى المستوى المطلوب، وذلك راجع إلى أن معظم آليات الدعم السابقة عادة ما تنحصر مهمتها في مرحلة واحدة على الأكثر من حياة المؤسسة، أو نشاط واحد كالتمويل. مقابل ذلك تواجه هذه المؤسسات عديد العقبات في سوق المنافسة تتعدى النشاط الواحد أو المرحلة الواحدة.

ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الأعمال في العقدين الأخيرين كآلية مستحدثة لتنمية النزعة الريادية والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان اقتصادي على ارض الواقع، من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات، تختلف حسب احتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها.

II-2 نظام المحاضن

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول العربية، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة2003 ، باستثناء القانون رقم01 /18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما أن الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن (مشاتل) المؤسسات ومراكز التسهيل.

وقد عرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل احد الأشكال التالية [9]:

1- المحضنة : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

2- وورشة الربط : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

3- نزل المؤسسات : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتجدر الملاحظة هنا إلى ان تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والمحضنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي فمن جهة نجد أن المحضنة من منظور المشرع الجزائري هي هيئة بداخل المشتلة، وهو شيء غير موجود في البلدان الأخرى، وهي من ناحية ثانية تختص في استقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس ما هو قائم في باقي مناطق العالم.

أما عن مراكز التسهيل فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتهدف إلى تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(10)

وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بانجاز عدد منها في بعض ولايات الوطن، وهذا ما يوضحه الجدول التالي خلال المخططين الخماسيين 2005-2009 و2010-2014

الجدول رقم 15: وضعية انشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات

المشاريع	برنامج 2005-2009			برنامج 2010-2014
	المشاريع المسجلة	المشاريع المنجزة	في طور الإنجاز	
مراكز التسهيل	33	15	18	04
مشاتل المؤسسات	17	10	07	10
Σ	50	25	25	14

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول نلاحظ انشاء العديد من مراكز التسهيل والمشاتل خلال المخططين الخماسيين 2005-2009 و2010-2014، بالنسبة للخماسي الأول تأخذ مراكز التسهيل الحصة الأكبر مقارنة بالمشاتل، في حين تسجل المشاتل النسبة الأعلى من حيث

العدد في المخطط الخماسي الثاني، كما نلاحظ أن العدد الإجمالي للمراكز والمشاتل بالنسبة للمخطط الخماسي الأول انجز منه 50% خلال خماسية المخطط، في حين النصف الثاني لا يزال في طور الإنجاز ناهيك عن العدد المسجل في 2010-2014.

II-2-1 حركية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المشاتل:

تعتبر المشتلة فضاء عملي لاحتضان العديد من الأفكار الإبداعية، في عدة تخصصات: تكنولوجيا الإعلام والإتصال، الخدمات، الصناعة الغذائية، انتاج اللافتات، ومعظمها تخصصات لقطاع خدماتي.

وللتعرف على عدد المشاريع المحتضنة في هذه المشاتل تم اختيار المشاتل الأربعة الموجودة في كل من الولايات التالية: عنابة، وهران، غرداية وبرج بوعريريج، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 16: عدد المشاريع المحتضنة

البيانات	2011	2012	2013
عنابة	09	08	08
وهران	13	09	10
غرداية	09	03	11
برج بوعريريج	02	09	08
Σ	33	29	37

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 23، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول نلاحظ أن المشتلة الموجودة على مستوى وهران تعتبر أكثر استقطابا للمشاريع المقاولاتية، وهذا راجع للموقع الجغرافي لهذه الولاية، كما نسجل زيادة في عدد المشاريع المحتضنة خلال سنة 2013 على مستوى مشتلة غرداية وهذا يفسر زيادة الوعي المقاولاتي وتوجه الشباب نحو انشاء مؤسساتهم الخاصة.

أما عن عدد المؤسسات الفعلية التي تم انشاؤها داخل هذه المشاتل تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: عدد المؤسسات المنشأة

البيانات	2011	2012	2013
عنابة	09	08	08
وهران	04	08	10
غرداية	04	03	11
برج بوعريريج	02	09	08
Σ	19	28	37

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول يعبر عن المؤسسات المنشأة فعلا في مشاتل كل من عنابة، غرداية، برج بوعريريج ووهران، ونلاحظ أنه خلال 2011 تم انشاء 19 مؤسسة فعلية من 33 مشروع محتضن، في 2012 انشات 28 مؤسسة من 29 مشروع محتضن أما خلال 2013 فقد تم إنشاء جميع مؤسسات المشاريع المحتضنة في مشاتل الولايات الأربعة وهذا يفسر الاهتمام الجيد لهذه المشاتل بالمشاريع وتوفير الإمكانيات اللازمة لتجسيد أفكار المقاولين الى مؤسسات قائمة بذاتها. ان هذه المشاتل لها دور كبير في استحداث مناصب الشغل، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي من خلال ما توظفه هذه المؤسسات المنشأة من طرفها.

الجدول رقم 18: عدد مناصب الشغل المستحدثة

البيانات	2011	2012	2013
عنابة	25	32	26
وهران	28	32	32
غرداية	15	19	41
برج بوعريريج	-	280	276
Σ	68	363	308

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها بواسطة المشاتل تساهم في ارتفاع مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها ماعدا مايخص مشتلة عنابة.

II-2-2 حركية انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل مراكز التسهيل

يتعلق مجال تخصص المشاريع المرفقة على مستوى هذه المراكز في: قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، الصيد البحري، صناعة النسيج، الصناعات التقليدية والحرف...

وسيتم عرض وتيرة النشاط لـ 12 مركز تسهيل في الجدول الموالي، موزعة على الولايات التالية: تيبازة، وهران، أدرار، برج بوعريريج، اليزي، جيجل، تمنراست، النعامة، تندوف، الجلفة، سيدي بلعباس والبليدة.

الجدول رقم 19: حركية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل مراكز التسهيل

حركية المشاريع المحتضنة	2011	2012	2013
عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم	2721	4180	2528
عدد حاملي المشاريع الذين تم مرافقتهم	742	2052	1455
عدد مخططات الأعمال المنجزة	76	242	197
عدد المؤسسات المنشأة	109	587	366
عدد مناصب العمل المستحدثة أو المتوقعة	360	1544	2190

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، 24، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار

نلاحظ تسجيل زيادة في كل من المشاريع المستقبلة، المشاريع المرافقة، مخططات الأعمال المنجزة، المؤسسات المنشأة وعدد مناصب العمل المستحدثة من 2011 الى 2012، بالمقابل نلاحظ انخفاض هذه القيم خلال سنة 2013، لكن على العموم هناك تحسن ملحوظ في مرافقة المشاريع على مستوى مراكز التسهيل.

أيضا يمكن القول انه رغم الزيادة في عدد المشاريع المرافقة الا أنه مقارنة بعدد ما تم استقباله فانه لم يتم المرافقة الكلية للمشاريع المستقبلة، وهذا ما يمكن تفسيره بعدم قدرة المراكز

لإستيعاب عدد أكبر من المشاريع، أو أن المشاريع المستقبلة غير مؤهلة جميعها لأن ترافق من طرف مراكز التسهيل.

II-3 التحليل العام لوضعية برامج دعم المرافقة المقاولاتية

من خلال الدراسة يتضح أن المقاولاتية موجودة فعلا في الجزائر ويتجلى ذلك من واقع الأرقام المقدمة عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، حيث نسجل زيادة كبيرة في المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العمومية، وهذا في اطار خوصصة القطاع المؤسساتي واعادة الهيكلة، ناهيك عن التطور الذي عرفته هذه المؤسسات سنويا من حيث العدد بالإضافة الى زيادة مناصب الشغل، وهذا بفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر خلال المخططين الخماسيين الأخيربن المرتكزة أساسا على أليات الدعم و المرافقة.

ورغم الدور الفعال لهذه البرامج في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ألا أن هذه المساهمة لاتزال ضعيفة، كما أن وتيرة نمو المؤسسات يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب، إذ كان المستهدف من المخطط التنموي 2009-2014 هو إنشاء 200 ألف؛ وأن هذا العدد بلغته دول خلال سنة واحدة، ضف إلى ذلك فالكثير من الباحثين والمتتبعين يشككون في إمكانية بلوغ هدف أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في نهاية سنة 2015، ثم إلى مليون 340الف سنة 2020 ثم 2 مليون مؤسسة بحلول سنة 2025.

لكن معدل إنشاء المؤسسات لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك بمدى توفر روح المقاولة لدى المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستواها وكذلك تجاهل نظام التكوين لميكانيزمات وأسس لغرس ثقافة التقاول؛

وبالتركيز على برامج الدعم المقاولاتي يمكن القول أنه ثبت نوع من القصور في بعض الزوايا، من بينها:

- نقص فعالية برامج الدعم وادارة الهيئات التي اوكلت اليها مهمة التكفل بمتابعة ومرافقة حاملي المشاريع،
- افتقاد البرامج التنموية المتبناة للعمق الاستراتيجي، فالرغم التراكمات المالية إلا أن ذلك لم يقابله دفع قوي ومتواصل للنمو وإنما انحراف بطيء لقطاعات النشاط الاقتصادي؛

- الملاحظ في الاقتصاد الجزائري أنه يغلب عليه الطابع التجاري والخدماتي مقابل القطاع الصناعي وهذا ما لاحظناه من خلال الإحصائيات التي تثبت أن القطاعات الأكثر تمويلا من طرف هيئات الدعم هي التجارة وقطاع الخدمات، في حين تكاد تنعدم بالنسبة للصيد البحري.
- نقص المعلومات وضعف نظام الاتصالات المتعلقة بمختلف هيئات الدعم والامتيازات الممنوحة.
- ضعف التنسيق والتعاون بين نظام المحاضن من جهة وأليات التمويل المصغر من جهة أخرى، حيث نجد بعض الهيئات تشترك في نفس الفئة العمرية بالإضافة إلى قيام بعض آليات التمويل المصغر كـ ANSEJ بالتكوين والمرافقة المعنوية وهذا الدور منوط للحاضنات

خاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في دعم الإقتصاد الوطني، وللإهتمام بها وتعزيز مكانتها تم إنشاء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من المؤسسات وتشجيعها وتنميتها، لكن انشاء مثل هذه الأجهزة ليس حلا نهائيا لكل المشاكل التي تعترض الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات أو الحلول التي تساعد على الزيادة من فعالية هذه المؤسسات، من أهمها:

- نشر روح المقاولاتية إما بالتدريس أو من خلال حملات تحسيسية.
- توفير البيئة الاستثمارية والقانونية للقطاع المؤسساتي حتى يمكن الاستفادة منه.
- إنشاء مراكز أو هياكل تعمل على توفير المعلومات الاقتصادية للمقاول والتي لا يجب أن تتعلق فقط بسبل إنشاء وتطوير المؤسسات بل تتعداها لتقدم معلومات عن مختلف قطاعات النشاط وفرص الاستثمار المتوفرة على المستوى المحلي، ومختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بحركية الأسواق.
- تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل.
- إعادة تأهيل الهيئات المعنية بإنشاء هذه المؤسسات.

- اللجوء إلى خوصصة هيئات المرافقة، أو إحالة تسيير هذه الهيئات من طرف هيئات خاصة متخصصة سواء كانت دولية أو وطنية، بما يضمن الأداء الفعال لها، كما هو معمول به في تونس والمغرب.
- تنويع التخصصات التي تحتضنها الحاضنات والمشاتل، ودعم عدة قطاعات للخروج من فلسفة الاقتصاد البترولي.

الهوامش والمراجع:

(1) كتوش عاشور،حمادي نبيل،"الابتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة في الجزائر"،الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية،المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، (2007) ، ص50 .

(2) JULIEN Pierre-André, «Trente ans de théorie en PME : de l'approche économique à la complexité»,cité in : Revue internationale P.M.E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21,n° 2, 2008, p 23

(3) Christian Marbach, « L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur », Cité in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P : 43.

(4) وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 24، 2013، ص 10.

(5) محمد مسعي، سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث العدد: 10، 2012.

(6) وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 23، ديسمبر2013، ص 10.

* لاتملأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الشروط المنصوص عليها في القانون فيما يخص الإستقلالية ولكن تم أخدها في النشرية، أي كل المؤسسات التي يكون حجمها أقل من 250 أجير.

(7) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

(8) http://www.angem.dz/

(9) المرسوم التنفيذي رقم **03-78** المؤرخ في **25فبراير 2003** والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

(10) المرسوم التنفيذي رقم **03-79** المؤرخ في **25فبراير 2003** والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل.